

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
المحكمة الإبتدائية بموما

القديمة 7-267

حiamo، 12 جوان 2018

الحمد لله



جعفر
560

الحكم في المطرد
الحكم في المطرد

صدرت الدائرة المدنية بالمحكمة الابتدائية بسوسة عند انتسابها للقضاء في مادة الأحوال الشخصية بجلستها العمومية المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق لـ 16/12/2018 برئاسة وكيل رئيسها السيد قيس الفريقي وعضوية القاضيين السيدين عاطف مصباح و أمير التومي الممضيين عقبه وبمساعدة كاتب الجلسة السيد وصال المهموري

12789

*** الحكم الآتي بيانه بين ***

المدعى : ناجيها الأسد ، قاتله بحق العرش ، ناجي .

المدعى عليه : من جهة //

// من جهة أخرى //

بمقتضى عريضة الدعوى المقدمة لكتيبة المحكمة والمبلغة للمطلوب بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 27/12/2017 حسب رفيمه ع *** والمتضمنة التبليغ عليه بالحضور بالجلسة الصلاحية المعينة ليوم 24/01/2018 على الساعة التاسعة صباحاً و ما يليها للنظر في الدعوى الآتي بيانها.

*** موضوع الدعوى و دوى ***

لخوض المدعى أنها تزوجته بالمطلوب بمقتضى عقد صداق محرر في 27/12/1993 ونفَّذته بنيتها وأنجيَّها ولها ، إلا أن الحياة الزوجية ساءت بينهما بشكل يتغير به استمرارها بسبب اختلاف الطباع وعدم القائم المتواصل فخيرت إنتهاءها بالطلاق بموجب الفرمان المرعى الزوج لاعتراضاته اللقمانية والهاربة المكررة عليها وعلى ناجيها وآخلاته بواحدة الزوجية وقدم تحمله لأية هلاك أو موت . و الإن لضبط الحال المدنية بالتصصص على ذلك بدفعات الحال المدنية لكليهما وبطراً رسم صدقهما .

*** الأحكام وإعاث ***

وبموجب ذلك رسمت القضية بالفتر المعد لنوعها بالعدد المبين أعلاه بناءً و إننشرها بالجلسة الصلاحية المعينة لها ، وبها حضرت المدعى و تمكنت بالدعوى لتوكيدها تعينها لفتحها ولديها وآخر بتأثيره لزوجته وعدم تأثيرها على زوجها لكتبهما لغيرها ، لم تعر تدخل الوضع وحمل الزوج و بعد إتمام المساعي الصلاحية طبق القانون و تغير التوفيق بين الطرفين لاصرار كل منها على موقفه نشرت القضية بالجلسة الحكمية المعينة ليوم 29/05/2018 وفيها تمكنت تأثير المدعى بالدعوى و أثر ذلك قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة ، التصريح بالحكم بالجلسة المبين تاريخها بالطالع وفيها وبعد المفاوضة القانونية صرحتانا بما يلي

*** المحكمة ***

حيث كانت الدعوى تهدف إلى طلب إيقاع الطلاق بين الطرفين المتدعرين للمرة الأولى بعد البناء بموجب الفرمان المرعى الزوج و حيث ثبتت الرابطة الزوجية بين الطرفين بمؤيدات الدعوى و بتصادقهما الصريح .

ويبيه أسلوب العد - مرسى على عصافير المحبوب بموجب المقرر المدار
والحاصل لها على إخلال الزوج بواجب خمسى الاعمال و لا حرام على
توليه تحفتها بدنها كتونته أهانتها و سبها و نسبها .

وحيث أن الزوج المطلوب عند التحرير عليه بمناسة اجراء الحسنة المأمور
الأولى بما نسبته له زوجته مقدماً منه تولى عهلاً راهنة زوجته
وأنه لم يترمها سابقاً طالباً منها الصدق متوجهها بعدم راهانتها فللسورة
ولا حظرها .

وحيث ثبت ضرر الزوجة فاتحها و ثابت لا محالة لإثبات الزوج بتواليه
راهنة زوجته حريم ما حراها وإخلاله وبالتالي بواجب خمسى الاعمال

وحيث لا يسع هذه المحكمة في هذه الحالة سوى الإستجابة للطلب وذلك بإيقاع الطلاق بين الطرفين
طلقة أولى بعد البناء بموجب **المقرر المدار على الزوج**
وحيث يتوجه الإذن لضبط الحالة المبنية بالتصريح على ذلك بفادة " نقصة و بطرة رسم الصداق .

- ويحيث يتوجهه استئثار حفظها للبندين : " " اللهم اهدني و تحملين
الخطيب المطلوب من زكي رئها و اسقها بعها أيام العاشر والعطل الوطأة
واليوم الأول من العياد الدينية والنصف الأول من العطل المدرسي وذلك من
الساعة التاسعة صباحاً لغاية آذان صلاة المغرب مواعظة لصلة المحضونتين
الفنلن .

وحيث يتوجهه الحكم المدعى عليه بالاتفاق على كل واحدة من البندين :
بحساب مائة دينار (٥٠٠) لنهائي لكل واحدة منهما تدفع للزوجة بعدها
حاصنة لها بدأته من تاريخ صدور هذا الحكم إلى زوال الموجب القانوني ، أخذا
بعين (٤) مئتان بصلة المحضونتين وحال طرفه التداعي .

- وحيث يتوجهه تكميم الزوجة بمحل الزوجية الكائن بمنطقة سوسنة
والذى هو على ملك طرفه الذراعى صاحبة ، وذلك بوصفها حاصنة للبندين
المذكورين بدأته من تاريخ صدور هذا الحكم إلى زوال الموجب
القانوني .

وحيث تتحمل المصاريف القانونية على المدعى عليه عما يلتفت ١٢٨ حـ ٤٤٤٤ .
وحيث لم تقدم الزوجة المدعى بطلب غرم ضررها المداري والمعنى جراء
هذا الطلاق .

لذوا بهذه الأسباب

عزم المحكمة اهداها باتفاق المطاف بين الطرفين أهداه عين المرة الأولى
 بعد ذلك يصوّب الضرر الصادر عن الزوج والآذن بالتنزيل على ذلك بدفاعة
 الحالة اهداه للطرفين وبطريق رسم صادقهما واسناد حماة البددين
 أيام الأحد والعطل الوطني واليوم الأول من الأعياد الدينية والنصف الأول
 من العطل اهداه من الساعة التاسعة صباحاً لغاية آذان صلاة المغرب
 وعذام الهدى على ٦٦ فناً على كل واحدة من البددين بحسب
 بحسب مائة دينار (١٥٥) سنتاً على كل واحدة مما تؤديه الأم
 بوصفها حامنة برأته من تاريخ صدور هذا الحكم على زوال الموجب القانوني
 كتخم بوصفي الزوجية بحمل الزوجية بوصفها حامنة برأته من تاريخ صدور
 هذا الحكم على زوال الموجب القانوني وحمل لها بغير القانونية على الهدى عليه
 في ٢٣٤٢١٤ حل اتفاقاً

محول

ورقة تأكيد على معلوم المتصدر وكل (٦٦١٥٥)

وبشأن على ذلك فإن رئيس المحكمة بصفته يأمر ويتاذن
 باتخاذ إجراءات في شأنه في الحالات التي يكتفى فيها ببيان ذلك
 و المسؤول عنه في الحالات التي لا يكتفى فيها ببيان ذلك
 بأن يحتمل ذلك في الحالات التي لا يكتفى فيها ببيان ذلك
 بالاعتراض على تشكيره في الحالات التي لا يكتفى فيها ببيان ذلك
 قانونياً وبصوّب ذلك أعني دليلاً



١٨